

مليون برميل نפט ليبي تكبح تعافي الأسعار

تحديات جديدة أمام أوبك تحبط مساعي ضبط استقرار السوق

سدد اعتراف ليبيا باستئناف إنتاج مليون برميل نפט يوميا سرعة تعافي أسعار الخام حيث سيفضي ذلك إلى زيادة المعروض ما يقام القلق حيال تعثر الطلب من جديد، الأمر الذي يحبط مساعي أوبك في خفض الإنتاج على اعتبار استثناء ليبيا من اتفاق أوبك.

طرابلس - اتارت عودة ليبيا إلى سوق النفط الليبية المخاوف بشأن تعافي الأسعار واستقرار الإنتاج في ظل وجود تحديات كبيرة لا يخلو منها الطابع السياسي في البلد الذي يشهد مشاحنات، فضلا عن تعظيم التحديات أمام أوبك الساعية إلى ضبط التوازن في السوق.

ويرى خبراء أنه بالنظر إلى وضع سوق النفط الحالي والتحديات المتراكمة لا يسمح للشركات العالمية بالمغامرة بشراء شحنات إضافية من الخام بفعل تواصل تهديد كورونا والاضطرابات العديدة المتداخلة مع الأوضاع السياسية والاقتصادية.

وصعدت أسعار النفط إلى نحو 42 دولارا للبرميل الأربعاء بعد تقرير قال إن مخزونات الوقود الأميركية تراجعت، لكن زيادة المعروض من النفط الخام وارتفاع عدد حالات الإصابات بفيروس كورونا الذي يزيد القلق حيال تعثر الطلب حدا من المكاسب.

وقالت شركة الخليج العربي للنفط التي تشغل ميناء الحريقة في بيان إن الناقل "لتا هيلاس" ستدخل الميناء الأربعاء وتحمل مليون برميل من النفط من مخزون الميناء.

وفي الأسبوع الماضي، قال قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر إن قواته ستعيد ضخ النفط التصدير، والذي قلص إنتاج البلاد إلى نحو 100 ألف برميل يوميا.

وقال مصدران تجاريان إن يونيك، الذراع التجارية لسينوك الصينية والتي كانت قبل النزاعات من أكثر الشركات تحملا لخام مسلة والسرير من الميناء، استأجرت الناقل.

واستأجرت الشركة أيضا الناقل "مارلين شيكوكو"، التي تفيد بيانات الشحن من رفينيتيف بأنه من المتوقع وصولها إلى الحريقة الخميس.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسة الوطنية للنفط لزيادة الإنتاج تدريجيا، إذ من المتوقع ارتفاعه إلى نحو 260 ألف برميل يوميا في الأسبوع المقبل.

أوبك تواجه تحديا جديدا مع استهداف ليبيا، العضو بالمنظمة والمستثنى من تخفيضات الإنتاج، زيادة الإمدادات

وقال معهد البترول الأميركي إن "مخزونات البنزين ونواتج التقطير تراجعت بينما زادت مخزونات الخام، وتعلن إدارة معلومات الطاقة البيانات الرسمية للمخزونات في الساعة 14:30 بتوقيت غرينتش".

ويحلول الساعة 10:35 بتوقيت غرينتش، زاد خام برنت 23 سنتا أو 0.6 في المئة إلى 41.95 دولار للبرميل، بعدما تراجع في وقت سابق من الجلسة.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 16 سنتا أو 0.4 في المئة إلى 39.96 دولار للبرميل.

وانخفض الخامان القياسيان ما يزيد عن أربعة في المئة الاثنين، وهو



مفاجأة نفطية غير سارة

المناخ على جدول الأعمال من بروكسل إلى بكين إلى بوسطن، وأيضا تركيب الألواح الشمسية وتوربينات الرياح "في الواقع، توقفت العديد من محطات الغاز الأحفوري بشكل غير متوقع عندما ضربت موجة الحر كالفورنيا، مما أدى إلى تقليل الطاقة المتاحة.

ويمكن أن تكافح محطات الغاز للعمل في الحرارة، في تطور مثير للسخرية، سيصبح حرق الوقود الأحفوري أقل موثوقية في عالمنا الأكثر سخونة، وشبكة كالفورنيا متصلة بولايات أخرى، لذلك عندما تؤدي موجة الحر إلى ارتفاع الطلب على الكهرباء من أريزونا إلى نيفادا، فإن ذلك يترك طاقة أقل للاستيراد".

ستدامة من ليبيا لا يزال يمثل تحديا. ومع ذلك، فإن مفاجآت النفط اللعبة التي تتقنها ليبيا لم تعد خافية على أحد حيث زعم خبراء أن إنتاج النفط في البلاد قد يظل غير متصل لسنوات بعد 2011. لكنهم أخطأوا وارتفع الإنتاج، وهي عادة مفاجأة السوق التي لم تخسر ليبيا.

وبالنظر إلى هذه التحديات تبدو منظمة أوبك في موقف صعب للغاية حيث أي عدم التزام بخفض الإنتاج سيؤدي ارتباك أسعار النفط في سوق النفط العالمية وسيعظم بالتالي الخسائر.

كما يشكل التحول إلى الطاقة المتجددة تحديا عسيرا للدول المصدرة للنفط حيث تتسارع الخطط لمواكبة تغير

الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى للمؤسسة الوطنية للنفط بشكل مباشر، سيعني بشكل ملموس أن صادرات النفط من المرجح أن تستأنف أولا ويتم ضبط المفاوضات المالية بين الفصائل الليبية بعد وقوعها لاحقا.

وتوقع بنك غولدمان ساكس أن الإنتاج قد يرتفع بأكثر من 400 ألف برميل في اليوم بحلول ديسمبر، لكن الانتعاش الأفضل للتخفيضات من قبل الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) سيحوض زيادة الإمدادات الليبية.

من جهة أخرى لا تزال السياسة في ليبيا شديدة التقلب وبدون حل، وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي حقيقي ومشروع، فإن الحصول على تدفقات

وكانت ليبيا تنتج قبل الحرب نحو 1.2 مليون برميل يوميا، أي ما يزيد على واحد في المئة من الإنتاج العالمي.

وقالت مؤسسة النفط إنها لن تستأنف العمل إلا بالموانئ والحقول التي تخلو من أي وجود عسكري، وأعلنت حتى الآن استئناف تصدير النفط من موانئ الحريقة والزويينة.

وحسب تقارير فإن الزيادات الأكبر في الإنتاج ستعتمد على إعادة فتح حوض سرت غزير الإنتاج والحقول التي تزود محطتي التصدير المهمتين في رأس لانوف والسدر، في الهلال النفطي الليبي، حيث كانت المنطقة بؤرة الصراع الأهلي في ليبيا لسنوات. وحسب الجغرافيا السياسية في ليبيا فإن دعم

الركود الحاد يدفع المغرب إلى إصدار سندات دولية

وقال إن السندات سترفع احتياطيات المغرب من النقد الأجنبي إلى 294.7 مليار درهم (31.8 مليار دولار) في 2020 قبل أن تتراجع إلى 289 مليار درهم في 2021، وهو ما يكفي لتغطية ستة أشهر و23 يوما من الواردات.

6.3 في المئة معدل نسبة الركود المحتمل والبنك المركزي يعزّم إصدار سندات دولية

وشهدت المملكة منح تصاعديا في وتيرة انتشار وباء كوفيد - 19 بحصيلة تفوق ألف إصابة جديدة يوميا منذ مطلع أغسطس الماضي، ما أدى إلى تقييد التنقل من وإلى عدة مدن، بينها العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء (غرب) وطنجة (شمال) ثاني قطب اقتصادي بالمملكة، والعاصمة السياحية مراكش (جنوب). كما يستمر إغلاق الحدود في وجه المسافرين الأجانب منذ مارس الماضي ما سبب أزمة خانقة في القطاع السياحي الحيوي لاقتصاد البلاد. وقدرت معطيات رسمية الثلاثاء تراجع مداخيل السياحة خلال الأشهر السبعة الماضية بنسبة 44.1 في المئة، بما يعادل أكثر من 1.8 مليار دولار.

الرباط - دفع الركود الاقتصادي غير المسبوق المغرب إلى اعتراف إصدار سندات دولية للتخفيف من الأزمة المالية الخانقة التي تسببت في تراجع نسبة النمو ورفع مستويات التضخم والأسعار الاستهلاكية.

وتوقع المصرف المركزي المغربي الثلاثاء ركودا اقتصاديا بمعدل نسبته 6.3 في المئة هذا العام وهو معدل أكثر حدة بالمقارنة مع تقديرات سابقة، وذلك جراء تداعيات جائحة كوفيد - 19.

وقال بنك المغرب (المصرف المركزي) في بيان إن الركود الاقتصادي هذا العام "أكثر حدة مما كان متوقعا" في يونيو، حين قدر معدل الركود في حدود 5.2 في المئة وكان الأشد في المملكة منذ 24 عاما.

وعزا المصرف المركزي التوقعات الجديدة إلى "الاستئناف البطيء للنشاط مقارنة بما كان متوقعا"، وكذا القيود التي تم فرضها محليا أو قطاعيا بعد تزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد خلال استمرار "الإغلاق" شبه التام للحدود في وجه المسافرين".

ومن ناحية أخرى، أكد محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري أن المغرب يعزّم إصدار سندات دولية "في غضون أيام" ويخطط لإصدار آخر في 2021.

تراجع التصنيف الائتماني للكويت بفعل ضغوط السيولة والتأزم السياسي

وعندما أصدرت الكويت ديونا في الأسواق العالمية آخر مرة في 2017، جرى تداول سنداتهما في نطاق قريب من أوراق مالية أصدرتها أبوظبي التي تعد صاحبة الائتمان الأكثر أمانا في المنطقة نظرا لأن ثروتها المالية الضخمة المستمدة من النفط منحت ثقة للمستثمرين. لكن الاقتصاد الذي يقتر حجمه من 140 مليار دولار يواجه الآن عجزا هائلا يبلغ 46 مليار دولار بسبب أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط والجدل بين الحكومة والبرلمان بشأن قانون دين جديد وهو ما يحد من قدرتها على تعزيز خزائن الدولة.

وقالت موديز إن "العلاقة المضطربة" بين البرلمان والحكومة تعد عقبة طويلة الأمد في تقييمها للقوة المؤسسية في الكويت.

ولكن المازق المتعلقة باستراتيجية التمويل وغياب ضبط مالي مؤثر "يشيران إلى المزيد من أوجه الخلل الواضحة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الكويت وكفاءة السياسة عما تم تقييمه من قبل".

وخفضت الكويت هذا الشهر نحو ثلاثة مليارات دولار من ميزانية 2020 - 2021 حيث تسعى لتوفير أموال.

وستتيح قانون الدين الذي تحاول الحكومة تمريره للبلد رفع سقف الدين ومخاطبة المستثمرين الدوليين. لكن المشرعين يريدون أولا الاطلاع على خطط إصلاح الاقتصاد والتحول من الاعتماد الكثيف على النفط الذي شكل ما يصل إلى

89 في المئة من الإيرادات في السنة المالية الماضية. كما يرفض البرلمان الكويتي مشروع قانون العام الجديد منذ انتهاء القانون السابق في أكتوبر 2017، بسبب عدم قبول تمويل عجز الميزانية الحكومية عبر الاستدانة.

وكالة موديز موارد السيولة المتاحة توشك على النفاذ

وحسب بيانات معهد صناديق الثروة السيادية "سوفي"، تراجعت أصول هيئة الاستثمار الكويتية (الصندوق السيادي) بقيمة 58.3 مليار دولار من 592 مليار دولار مطلع العام الحالي، إلى 533.65 مليار دولار في مايو الماضي.

وأشار التقرير إلى أن رفض إقرار قانون الدين العام، سيؤدي إلى استفاد أصول صندوق الاحتياطي العام قبل نهاية العام المالي الحالي في مارس المقبل. ولفت إلى أن احتياجات ميزانية الكويت التمويلية تبلغ 27.6 مليار دينار (90 مليار دولار) خلال السنوات الأربع بنهاية العام المالي 2023 - 2024.

وتوقعت الوكالة أن يبلغ عجز ميزانية الكويت نحو 13.7 مليار دينار (45 مليار دولار) خلال العام المالي الحالي بما يعادل 38 في المئة من الناتج المحلي، ثم يتراجع العجز إلى 10.6 مليار دينار (34 مليار دولار) بما يعادل 25.7 في المئة خلال العام المالي المنتهي في مارس 2020.

سارعت الأزمة السياسية والاقتصادية التي تواجهها الكويت في خفض التصنيف الائتماني للدولة من جديد في ظل عدم تعافي أسعار النفط والتجاذبات السياسية التي ترفض التقليل من أي دعم حكومي أو الحصول على قروض.

الكويت - خفضت وكالة موديز تصنيف الكويت الائتماني مشيرة إلى مخاطر أعلى تتعلق بالسيولة وضعف الحوكمة وقوة المؤسسات، إذ يواجه البلد الذي يعاني من وطأة انخفاض أسعار النفط صعوبات لترميم قانون يتيح له إصدار ديون عالمية.

وقالت وكالة التصنيف الائتماني "في ظل غياب المستثمر لتقويض قانوني



آخر سيولة متوفرة